آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org

السنة الرابعة عشرة : العدد الخامس والخمسون - شوال ١٤٢٧ هـ - أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٦ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

د. يونس قدوري عويّد

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

د. أسماء أحمد سالم العويس

د. نعيمة محمد يحيى عبدالله

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

الإفتتاحية

- مكتبة بيت الصرمي باليمن

مدير التحرير ٤

المقالات

- بنية الجملة والترجمة، من خلال القرآن الكريم

د. عبد الحميد دباش ٦

- وسطية الإمام مالك في فقه السياسة الشرعيّة

(موقفه من حكام عصره نموذجًا)

أ. د. توفيق بن أحمد الغلبزوري ١٩

- التجديد في علوم البلاغة

أ. د. مازن المبارك ٢٨

- نظرة في الاستثناء المنقطع

أ. د. عبد الرسول سلمان الزيدي ٣٨

- دور الأنساب في حفظ تاريخ العرب

خلال القرنين الأول والثاني الهجريين

د. عبد الخضر جاسم حمادي ٥٦

- دور المسكوكات في تحديد ملامح العلاقات السياسية

بين بني زيري والخلافة الفاطمية في عهد المعز بن

باديس (من خلال بعض الأمثلة)

د. محمد بن الحبيب بن محمد الغضبان ٦٧

- أوقاف الجزائر في العهد العثماني ومساهمتها

الاجتماعية والثقافية

د. عليوان اسعيد بن عمر ٩٥

- أساليب بطولات المقاومة في تراثنا الشعبي

معتصم زكي السنوي ١٠٩

المقالات العلمية

- الوسائط المتعددة (Multimedia)

و تطبيقاتها في المكتبات ومراكز المعلومات

د. مجبل لازم مسلم المالكي ١٣١

- لمحة عن الإسهام الرياضي لبعض علماء مغاربة

وأندلسيين في الفترة ما بين القرنين الثامن

والسادس عشر الميلاديين

يوسف قرقور ١٤٩

- فقه العمارة الإسلامية

أ. د. خليل حسن الزركاني ١٦٤

مخطوطات

- مخطوطات النحو بالخزانة الحسنية بالرباط: مقاربة

كوديكولوجية

د. مصطفى طوبي ١٩٢

نظرة في الاستثناء المنقطع

أ. د. عبد الرسول سلمان الزيدي
بغداد - العراق

بادئ ذي بدء أودُّ الإشارة إلى أني لا أخوض الحديث في موضوع الاستثناء عمومًا، وإنما أقصر كلامي على الضرب من الاستثناء الذي يسميه النحاةُ (الاستثناء المنقطع)، متناولاً إياه على وفق ما يأتي:-

أولا: التسمية:

أ- عند رجوعنا إلى كتاب سيبويه وجدناه قد أشار إليه من غير أنْ يُفرده بمصطلح يكون اسمًا له وعلمًا عليه. أعني بذلك: أنه لم يذكره باسمه الذي استقرّ عند النحاة (الاستثناء المنقطع). لكنّه عقد له بابًا في ضمن كلامه على (الاستثناء): إذ قال: "هذا بابٌ يختارُ فيه النصبُ لأن الآخر ليس من نوع الأول. وهو لغةُ أهل الحجاز. وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا. جاؤوا به على معنى ولكنّ حمارًا وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول. فيصير كأنه من نوعه. فَحُمِلَ على معنى ولكن. وعمل فيه ما قبله كعملِ العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميمٍ فيقولون: لا أحد فيها إلاَّ حمارٌ. أرادوا ليس فيها إلاَّ حمارٌ. ولكنّه ذكر أحدًا توكيدًا لأن يعلم أنّ ليس فيها آدميٌّ ثم أبدلَ فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنسانها. قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذليُّ[1]:

فإن تمس في قبر برهوة ثاويًا
أنيسُك أصداء القبور تصيحُ

فجعلهم آنيسه.... وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني[2]:

يا دار مية بالعلياء فالسند
أقْوَتْ وطال عليها سالفُ الأبَد
وقفْتُ فيها أُصيلانًا أُسائلُها
عَيِّت جوابًا وما بالرَّبع من أحدِ

إلاّ أواريّ لأيا ما أبيّنها

والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله[٢]:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أولَ مرة. وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدلٌ.

ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطانٌ إلاّ التكلُّفَ؛ لأنَّ التكلُّفَ ليس من السلطان. وكذلك: إلا أنه يتكلفُ. وهو بمنزلة التكلّف. وإنما يجيء هذا على معنى ولكنّ. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ما لهم به منْ علْم إلاّ اتّباع الظّنّ﴾[٣]. ومثله: ﴿وإن نَشأ نُغرقْهُمْ فلا صريخ لهُمْ ولا هُمْ يُنقذون ۞ إلاّ رحْمةً منّا﴾[٤]. ومثل ذلك قول النابغة[٥]:

حلفْتُ يمينًا غير ذي مَثْنويّة

ولا علْم إلاّ حُسْنُ ظنّ بصاحب

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله. يجعلون اتباع الظن علمهم. وحسن الظنّ علمهُ. والتكلف سلطانه. وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي[٦] رفعًا:

ليس بيني وبين قيس عتابٌ

غيرُ طعن الكُلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب.

وأهلُ الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا[٧].

وعقد له بابًا آخر. من غير أن يذكره أيضًا بمصطلحه الذي عرف به. وإنما عبّر عنه بقوله: هذا بابُ ما لا يكونُ إلاّ على معنى ولكنّ. فمنْ ذلك قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوْم منْ أمْر الله إلاّ من رَحمَ﴾[٨]. أي: ولكن من رحم. وقوله عز وجل: ﴿فلوْلا كانتْ قرْيةٌ آمنتْ فنفعَها إيمانُها إلاّ قوْم يُونُس لمّا آمنوا﴾[٩]. أي: ولكن قوم يونس لما آمنوا. وقوله عز وجل: ﴿فلوْلا كان منْ القُرُون من قبْلكُمْ أُولُوا بقيّة ينْهوْن عن الفساد في الأرْض إلاّ قليلاً مّمّنْ أنجيْنا منْهُمْ﴾[١٠]: أي: ولكن قليلاً ممن أنجينا. وقوله عز وجل: ﴿الّذين أُخرجُوا من ديارهمْ بغيْر حقّ إلاّ أنْ يقوْلوا ربُّنا اللهُ﴾[١١]. أي: ولكنهم يقولون ربنا الله. وهذا الضرب في القرآن كثيرٌ. ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلاّ سلاما بسلام. ومن ذلك أيضًا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص. وما نفع إلا ما ضرّ... ومثل ذلك من الشعر قول النابغة[١٢]:

ولا عيب فيهمْ غير أنّ سيوفهمْ

بهنّ فُلولٌ منْ قراع الكتائب

أي: ولكنّ سيوفهم بهن فلولٌ. وقال النابغة الجعدي[١٣]:

فتىً كملتْ خيراته غير أنّهُ

جوادٌ فما يُبقي من المال باقيا

كأنه قال: ولكنه مع ذلك جوادٌ. ومثل ذلك قول الفرزدق[١٤]:

وما سجنوني غير أنّي ابنُ غالب

وأنّي من الأثرين غير الزّعانف

كأنه قال: ولكنّني ابنُ غالبٍ. ومثل ذلك في الشعر كثير. ومثل ذلك قولهُ. وهو قولُ بعض بني مازن. يقال لهم عنز بن دجاجة[١٥]:

مَنْ كان أشرك في تفرُّق فالج

فلبونهُ جربتْ معًا وأغدّت

إلاّ كناشرةَ الذي ضيّعتمْ

كالغُصْنِ في غُلَوائِهِ المُتَنَبِّتِ

كأنه قال: ولكن هذا كناشرةَ. وقال[13]:

لولا ابن حارثةَ الأميرُ لقد

أغضيت من شتمي على رَغَمِ

إلاّ كمعرض المحسّر بكْرَه

عمدًا يُسبّبني على الظُّلمِ[14]

ووجدته يشير إلى (الانقطاع) في قوله: "... وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلاّ زيدًا، فينصب زيدًا. على غير رأيت، وذلك أنّك لم تجعل الآخرَ بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكنّ زيدًا... ومثله في الانقطاع من أوله : إن لفلانٍ واللهِ مالاً إلا أنّه شقيٌّ، فأنه لا يكون أبدًا على إنّ لفلانٍ، وهو في موضع نصبٍ، وجاء على معنى: ولكنه شقيٌّ"[15].

وأحسب أن قوله: "ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول" و"مثله في الانقطاع من أوله" هو الذي أوحى إلى النحاة الذين جاؤوا من بعده بتسميته (الاستثناء المنقطع). لكون المستثنى منقطعًا من أوله (المستثنى منه). من حيث إنه ليس من نوعه، أو جنسه، أو بعضًا منه. كما سيأتي بيانٌ ذلك تفصيلاً فيما بعد.

هذا ما ذكره سيبويه -رحمه الله- عن الاستثناء المنقطع، وكما يبدو أنه لم يذكره بالمصطلح الذي عرف من بعده، أعني (الاستثناء المنقطع). بل بقوله: (أنّ الآخر ليس من نوع الأول). وأنه يُتأول في معنى (لكنّ). وعلى كل حالٍ، فإنه عرض له عرضًا شاملاً مستوعبًا جزئياته، وأحكامه النحوية، محتجًا له بشواهد من القرآن الكريم، والشعر العربي مما تناقلها النحاة من بعده:

ب- وممن تابع سيبويه في هذا الشأن أبو عبيدة (ت٢١٠هـ). إذ إنه لم يسمِّه بالمصطلح الذي خُصّ به(الاستثناء المنقطع)، وإنما ذكره بتمام قول سيبويه (إنّ الآخر ليس من نوع الأول)، قال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلاَّ سَلامًا﴾[16]: ﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾. أي هذرًا وباطلاً ﴿إِلاَّ سَلامًا﴾ فالسلام ليس من اللغو والعرب تستثني الشي بعد الشيء، وليس منه، وذلك أنّها تُضمر فيه فكان مجازه: لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إلاّ أنهم يسمعون سَلامًا. قال[17]:

يا ابنَ رُقيعٍ هل لها منْ مغبقِ

ما شربت بعد طويّ الكُرْبَقِ

من قطرةٍ غير النجاء الأدفقِ

فاستثنى النجاء من قطرة الماء وليس منها. قال أبو جندب الهذلي[18]:

نجا سالمٌ والنفسُ منه بشدقه

ولم ينجُ إلاّ جفنَ سيفٍ ومئزرا

وليسا منه[19].

وقال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَأً﴾[20] "وهذا كلام تستثني العرب الشيء من الشيء، وليس منه على اختصار وضمير، وليس لمؤمن أن يقتل مؤمنًا على حالٍ إلا أن يقتله مخطئًا، فإن قتله مخطئًا فعليه ما قال الله في القرآن، وفي القرآن: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ﴾[21]. واللمم ليس من الكبائر، وهو في التمثيل إلا أن يلمّوا من غير الكبائر والفواحش. قال جرير[22]:

مِنَ البيضِ لم تظعنْ بعيدًا ولم تطأ

على الأرضِ إلا ذيلَ مِرطٍ مُرحّلِ

المُرحّل: بُردٌ في حاشيته خطوطٌ. فكأنه قال: لم تطأ على الأرض إلا أنَّ تطأ ذيل البُرد. وليس هو من الأرض. ومثله قولُ بعضهم:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ[٣٠]

وأعاد هذا القول بنحواد عند تناوله قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ﴾. إذ ذكر أنه قد يستثنى الشيء من الشيء. وليس منه. ومجازه: إلاَّ أن يلم مُلمٌّ بشيء من الفواحش والكبائر. واستشهد له بقول جران العود المارّ ذكره:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلاَّ اليعافيرُ وإلاَّ العيسُ

واليعافير: الظباء. والعيسُ من الإبل. وهما ليسا من الناس. فكأنه قال: وبلدةٍ ليس بها أنيس غير أنَّ بها ظباءً وإبلاً[٣١].

مما مر يتبيّن أنَّ أبا عبيدة أشار إلى الاستثناء المنقطع. وعرض له. ولكن من غير أن يخصّه بالمصطلح الذي صار له اسمًا بعدئذٍ. وأنه تابع سيبويه في عباراته التي مؤدّاها: أنّ المستثنى ليس من المستثنى منه. ولم يكد يخرجُ عن طور ما رسمه سيبويه في هذا الشأن.

ج- وممن تابع سيبويه في هذا الصدد الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) في الإشارة إلى هذا الضرب من الاستثناء. ولكن من غير أن يذكره باسمه المصطلح عليه (الاستثناء المنقطع). وإنما كان يسميه: (استثناء ليس من الكلام). و(استثناء خارجًا من أول الكلام). يعني بذلك ما عناه سيبويه من قبلُ من أن المستثنى ليس من نوع المستثنى منه. أو أنه خارج من جنس المستثنى منه. مشيرًا إلى الانقطاع على نحو ما أشار إليه سيبويه. وعلى أيّ حال فإنه لم يذكره بمصطلحه المعروف الشائع. وتابع سيبويه أيضًا في تقديره بـ (لكنّ) وزاد عليه. (لكنّ). وذكر أنَّ مما يتبين به هذا الضرب من الاستثناء هو مجيؤها على معنى (لكنّ) و(لكنْ). وها أنا ذا أضع بين يدي البحث أمثلة لذلك:

قال الأخفش الأوسط: وقال: ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾[٣٢]. منصوبة لأنه مستثنى ليس من أول الكلام. وهذا الذي يجيء في معنى (لكنّ) خارج من أول الكلام. إنما يريد: لكنّ أماني: ولكنّهم يتمنون. وإنما فسّرناه بـ(لكنّ) لنبين خروجه من الأول. ألا ترى أنّك إذا ذكرت (لكنّ) وجدت الكلام منقطعًا من أوله. ومثل ذلك في القرآن كثيرٌ: ﴿وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى﴾[٣٣]. وقال: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾. وقال: ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً﴾. يقول: فهلاَّ كان منهم من ينهى. ثم قال: ولكن قليلٌ منهم من ينهى. ثم قال: لكن قليل منهم قد نهوا. فلما جاء مستثنى خارجًا من الأول انتصب. ومثله. ومثلهم: ﴿فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس﴾. يقول: فهلاَّ كانت. ثم قال: ولكن قوم يونس. فـ(إلاَّ) تجيءُ في معنى لكن. وإذا عرفت أنّها في معنى (لكن) فينبغي أن تعرف خروجها من أوله[٣٤].

وقال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلاَّ رَحْمَةً﴾[٣٥]. "استثناء خارجٌ من أول الكلام في معنى لكن"[٣٦]. ومثل هذا تمامًا قال عن قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ

مِنْ أَجْرٍ إِلاَّ مَن شَاء أَن يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلا﴾[٢٥]: "استثناء خارج من أول الكلام على معنى لكن"[٢٦][٢٧]. وأشار إلى ما سبق أنْ أشار إليه سيبويه من أنَّ أهل الحجاز ينصبون المستثنى في مثل هذا الموضع، وغيرهم- يعني التميميين - يرفع على الإبدال: إذ قال: وذلك أنه إذا استثنى شيئًا ليس من أول الكلام في لغة أهل الحجاز: فإنه ينصبُ: يقول ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، وغيرهم يقول هذا بمنزلة ما هو من الأول فيرفعُ"[٢٨].

د- وممن سار على نهج هؤلاء المبرّدُ (ت٢٨٥هـ) من حيث عدم ذكره إياه بمصطلح (الاستثناء المنقطع). وإنما أشار إليه بـ(استثناء ليس من الأول)[٢٩]. و(ليس من نوع الأول). و(الاستثناء الخارج من أول الكلام)[٣٠]. وتقديره عنده على معنى (لكن)، متتبعًا خطى سيبويه، ومن سار على هديه في هذا المقام ممن مرّ ذكرهم آنفًا. قال المبرّد: "هذا بابُ ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله. وذلك قولك: ما جاءني أحدٌ إلاَّ حمارًا. وما في القوم أحدٌ إلاَّ دابةً. فوجه هذا وحده النصب: لأنَّ الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه. فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن. واللفظ النصب لما ذكرتُ لك في صدر هذا الباب"[٣١].

وقال تعليقًا على قول عنز بن دجاجة المازني المارّ ذكره:

مَنْ كانَ أسرع في تفرّق فالجٍ

فلبونهُ جَرِبَتْ معًا وأغدَّتِ

إلاَّ كنا شِرةَ الذي ضيّعتُمْ

كالغصن في غلوائهِ المُتنبّتِ

: "فإنما الكاف زائدة، وهو استثناء ليس من الأول. ولو حذفت الكاف لكان الموضع نصبًا"[٣٢]. وقد أورد له المبردُ أمثلة هي جلُّها جاءت في كتاب سيبويه، من مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاء وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى﴾. ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ ﴿فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا﴾. وقول النابغة الذبياني المارّ ذكره:

وقفتُ فيها أصيلانًا أسائلها

عيّتْ جوابًا وما بالرَّبعِ من أحدِ

إلاَ الأواريَّ لأيًا ما أبيّنُها

والنُّؤيَ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ[٣٣]

ومما تجدر الإشارة إليه أن قولهم: (استثناء ليس من الأول). و(الاستثناء المنقطع) سواءٌ. قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): "ومعنى قولنا: الاستثناء المنقطع والاستثناء ليس من الأول شيء واحد)[٣٤].

وسبقت الإشارة إلى أن قولهم: (استثناء ليس من الأول) إنما هو استحياء من كلام سيبويه المذكور في صدر البحث.

هـ - أرى أنَّ أوّل من ذكر هذا الضرب من الاستثناء بمصطلحه الذي اشتهر به، أعني (الاستثناء المنقطع) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، ولعل مما يُستدل به على هذا الرأي استعراض جملة من أقواله:

١- قال الفرّاء وقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ﴾[٣٥]. (ما) في موضع نصب. وهو استثناء منقطع مما قبله: ومثله ﴿إِلاَّ حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا﴾[٣٦]. ومثله في سورة يس ﴿فلا صَرِيخَ لَهُمْ ولا هُمْ يُنقَذُونَ ۞إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾[٣٧]. إنما هو - والله أعلم - إلا أن يرحموا[٣٨].

٢- وقال أيضًا: وقوله: ﴿وَمَا كُنت تَرْجُو أن يُلْقى إِلَيْك الْكِتَابُ إلاَّ رحْمَةً مِّن رَّبِّك﴾: ألا أنَّ ربك رحمك فأنزل عليك فهو استثناء منقطع. ومعناه وما كنت ترجو أن تعلم كتب الأولين وقصصهم تتلوها على أهل مكة، ولم تحضرها ولم تشهدها...[١٠٠].

٣- وقال أيضًا: وتعرف المنقطع عن الاستثناء بحُسْنِ إنْ في المستثنى. فإذا كان الاستثناء محضًا متصلاً[١٠١]. لم يحسن فيه إنْ. ألا ترى أنك تقول: عندي مائة إلا درهمًا. فلا تدخل إن ها هنا. فهذا كافٍ من ذكر غيره[١٠٢].

واحسب أنّ الفراء استوحى هذه التسمية. التي صارت مصطلحًا على هذا الضرب من الاستثناء من كلام سيبويه المارّ ذكره آنفًا ... ومثله في الانقطاع من أوله: إنّ لفلان والله مالاً إلا أنه شقيٌّ. فأنّه لا يكون أبدًا على إنّ لفلانٍ. وهو في موضع نصب. وجاء على معنى لكنه شقيٌّ[١٠٣]. وقوله: .... وعلى هذا ما رأيت أحدًا إلا زيدًا. فينصب زيدًا على غير رأيتُ. وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول. ولكنك جعلته منقطعًا ممّا عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدًا...[١٠٤].

علمًا أن قول سيبويه (الانقطاع من أوله) استعمله الفراء بحذافيره. وها أنذا أورد جملة من أقواله في هذا الشأن. من ذلك ما قاله تعليقًا على قوله تعالى: ﴿لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إلاَّ مَن ظُلِمَ﴾[١٠٥]. وظُلِمَ[١٠٦]. وقد يكون (مَن) في الوجهين نصبًا على الاستثناء على الانقطاع من الأول...[١٠٧]. وقال أيضًا: وقوله: ﴿فلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمانُها﴾. وهي في قراءة أبي[١٠٨]. (فهلا). ومعناها: أنهم لم يؤمنوا. ثم استثنى قوم يونس بالنصب على الاستثناء مما قبله... فإذا قلت: ما فيها أحدٌ إلا كلبًا وحمارًا. نصبت: لأنها منقطعة مما قبل إلاَّ...[١٠٩].

وقال أيضًا: قوله: ﴿فلولا كان من القُرون من قبلكم أُولُوا بقيّة ينهَوْن﴾. يقول: لم يكن منهم أحد كذلك إلا قليلاً: أي هؤلاء كانوا ينهون فنجوا. وهو استثناء على الانقطاع مما قبله. كما قال عزّ وجلّ: ﴿إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ ...﴾[١١٠].

وقال أيضًا تعليقًا على قوله تعالى: ﴿لستَ عليهم بمُصيطِر إلّا من تولّى وكَفَرَ﴾[١١١]. تكون مستثنيًا من الكلام الذي كان التذكير يقع عليه. وإن لم يذكر ... ويكون أن تجعل: ﴿من تولّى وكفَر﴾ منقطعًا عمّا قبله. تقولُ في الكلام: قعدنا نتحدّث ونتذاكرُ الخبَر إلاّ أنّ كثيرًا من الناس لا يرغبُ. فهذا المنقطعُ[١١٢].

ممّا مرّ يتبين لنا أنّ الفرّاء هو أول من ظهر عنده مصطلح (الاستثناء المنقطع) بجلاء. مستوحيًا إياه من كلام سيبويه. وأنه المصطلحُ الذي استقر في الدرس النحوي في العربية. وكتب له الذيوعُ: إذ سار عليه نحاة العربية الذين جاؤوا بعده بله النحاة واللغويين المحدثين. فهو إذًا مصطلح كوفي. ولا يقدح في هذا الزعم استيحاءُ الفراء إياه من كلام سيبويه. ومسألة تأثر الفرّاء بسيبويه ليس أمرًا غريبًا. إذ إنه درس كتابه دراسة طالبِ علم مستفيد. فقد ذكر أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) عن أبي عمر الزاهد (٣٤٥هـ) أن ثعلبًا (ت٢٩١هـ) قال: إنّ الفرّاء مات وتحت وسادته كتابُ سيبويه[١١٣]. يُزاد على هذا أنّ اللذين ترجموا حياة سيبويه أجمعوا على أنّ كبار الكوفيين قد نهلوا من معين كتابه. ويأتي في مقدمتهم الكسائي والفراء[١١٤].

وقد استساغ هذه التسمية (المصطلح) من جاء

بعد الفراء من النحاة واللغويين، واستهواهم فاستعملوه، واستعانوا به في كتبهم كما أشرت إلى ذلك. فاستعمله ثعلب[٢٠]، ومحمد بن جرير الطبري[٢١] (ت٣١٠هـ)، والزجاج[٢٢] (ت٣١١هـ)، وابن السراج[٢٣] (ت ٣١٦هـ)، وأبو بكر بن الأنباري[٢٤] (ت ٣٢٨هـ)، وابن النحاس[٢٥] (ت٣٣٨هـ)، والزجاجي[٢٦] (ت٣٤٠هـ)، وغيرهم من المتقدمين ومعهم المتأخرون والمحدثون الذين لا أجدُ ضرورة لإيراد أسمائهم: إذ صرنا لا نجدُ نحويًا يذكر هذا الضرب من الاستثناء بغير هذا المصطلح[٢٧].

ثانيا: حدُّه:

الذي استقر عليه قول النحاة ممَّن نقلنا أقوالهم، أو أشرنا إليهم أنَّ حد الاستثناء المنقطع: هو ما كان المستثنى ليس من نوع المستثنى منه، أو جنسه، أو بعضه. وأنَّ سيبويه هو أول من أشار إلى الاختلاف في النوع (أعني نوع المستثنى منه والمستثنى): هذا بابٌ يختار فيه النصبُ: لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول". وسبقت الإشارة إلى هذا الأمر، والأمثلة التي أوردها سيبويه بشأنه في صدر البحث.

وهذه المغايرة في النوع هي التي فُسِّر بها الانقطاع. قال ابن يعيش: "ويسمى (المنقطع) لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه"[٢٨].

والنحاة بعد سيبويه ساروا على هديه في هذا الشأن، وكل الذي ذكروه إنما استوحوه من كلامه: إذ لم يخرجوا عن طور ما ذكره، من حيث إنهم عولوا على المغايرة في النوع ضابطًا لهذ الضرب من الاستثناء. فأبو عبيدة عبر عنه ب (استثناء ليس من الأول) كما تقدم بيانه، وكذلك الأخفش الأوسط (استثناء خارج من الأول)، و(استثناء ليس من أول الكلام)، والمبرد (استثناء ليس من الأول)، و(ليس من نوع الأول)، و(الاستثناء الخارج من أول الكلام)، وقد مرَّ ذكر هذا في ما تقدم من البحث.

وابن السرّاج أشار إليه في قوله: "واعلم أنَّ من الاستثناء ما يكون منقطعًا من الأول، وليس ببعض له، وهذا الذي يكون(إلا) فيه بمعنى لكن"[٢٩].

وأحسبُ أنَّ الفراء أول من ذكر المغايرة أو الاختلاف في الجنس بين المستثنى منه والمستثنى ضابطًا للمنقطع، قال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾: "ومعناها أنهم لم يؤمنوا، ثم استثنى قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله، ألا ترى أنَّ ما بعد (إلاَّ) في الجحد يتبع ما قبلها، فتقول: ما قام أحدٌ إلاَّ أبوك، وهل قام أحدٌ إلاَّ أبوك: لأنَّ الأب من الأحدِ. فإذا قلت: ما فيها أحدٌ إلا كلبًا وحمارًا، نصبت: لأنها منقطعة مما قبل إلا: إذ لم تكن من جنسه، كذلك كان قوم يونس منتطعين من قوم غيره من الأنبياء.

ولو كان الاستثناء ها هنا وقع على طائفة منهم لكان رفعًا، وقد يجوز النصب فيها كما أنَّ المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلاَّ ما قبل إلا. كما قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[٣٠]

وبعد الفرّاء شاع القول بالمغايرة أو الاختلاف في الجنس ضابطًا للاستثناء المنقطع، قال محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ): "وإنَّ الصحيح من كلام العرب: ما قام أحدٌ إلاَّ أخوك، وما خرج أحدٌ إلا أبوك، قيل: إنَّ ذلك إنما يكون كذلك، إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله، وذلك أنَّ الأخ من جنس أحدٍ، وكذلك الأبُ، ولكن لو اختلف الجنسان

حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله كان الصحيح من كلامهم النصب. وذلك لو قلت: ما بقي في الدار أحدٌ إلا الوتد. وما عندنا أحدٌ إلاَّ كلبًا. وهذا الاستثناء الذي يسميه بعضُ أهل العربية الاستثناء المنقطع [٥].

وقال الزجّاج تعليقًا على قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [٦]: ... وقد يجوز الرفع على البدل وإن كان ليس من جنس الأول. كما قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافيرُ وإلا العيس

فجعل اليعافير والعيس بدلاً من الأنيس [٧].

وقال ابو القاسم الزجّاجيُّ (ت٣٤٠هـ) في باب الاستثناء المنقطع: "إذا كان المستثنى من غير جنس الأول كان منقطعًا منه، وكان منصوبًا. كقولك: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارًا، وما فيها أحدٌ إلاَّ ثورًا. ومالك عليَّ سلطانٌ إلا التكلُّف. قال عز وجلَّ: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ و: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾. وكذلك ما أشبهه..." [٨]. وذكر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أنَّ الاستثناء المنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

وهكذا سار الأمر حتى أصبحت مسألة (الجنس) ضابطًا رئيسًا، وركنًا مكينًا للاستثناء بنوعيه (المتصل والمنقطع). قال شهاب الدين القرافي (ت٦٨٢هـ): "اعلم أنَّ النحاة والأصوليين يقولون: إنَّ الاستثناء المنقطع ضابطه أن يكون ما بعد (إلا) من غير جنس ما قبلها. نحو: قام القوم إلاَّ حمارًا. وإنْ كان من جنسه فهو متصل نحو قام القوم إلاَّ زيدًا" [٩].

أما المحدثون فتابعوا القدامى في التسمية (أعني الاستثناء المنقطع)، إضافة إلى الحدِّ: أيّ إنهم ساروا على هديهم فيما أوردوه بشأن حدِّه (كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه أو نوعه أو بعضه). وها أنذا أعرض أقوال جملةٍ منهم:

١- قال الشيخ مصطفى الغلاييني: "المستثنى قسمان: متصل ومنقطع... والمنقطع ما ليس من جنس ما استثني منه. نحو احترقت الدارُ إلاَّ الكتب" [١٠].

٢- قال الأستاذ سعيد الأفغاني: "والاستثناء المنقطع: ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، ويُختار فيه النصبُ دائمًا (رحل التجار إلا بضائعَهُم)... ونقلوا أن بني تميم تجيز الرفع على البدليّة" [١١].

٣- وأما المرحوم الدكتور مهدي المخزومي، فقد حدّ الاستثناء المنقطع على أنه ما لم يكن ما بعد إلا واحدًا من المذكور قبلها. ومثّل له بقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. وقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ [١٢].

٤- وأما الأستاذ عبده الراجحي فذكر أنَّ المستثنى إذا كان جزءًا من المستثنى منه سمّي متصلاً، وإن لم يكن جزءًا منه سمي استثناء منقطعًا [١٣].

٥- وقال الدكتور فاضل السامرائي: "الاستثناء المنقطع، وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه. كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ [١٤]. فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن... ومثله قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَأْثِيمًا إِلاَّ قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا﴾ [١٥]. فقوله: ﴿قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا﴾ ليس من اللغو... ومثله

قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلاّ اتّباعَ الظّنّ﴾، والظن ليس علمًا، ونحو (حضر الطلاب إلاّ البواب) فالبواب ليس من الطلاب.

ولا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرًا لجنس المستثنى منه كما في (جاءت النساء إلاّ نعجةً)، و (حضر القوم إلاّ حمارًا)، بل المنقطع ما كان المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه، سواءٌ أكانت المغايرةُ بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما، فقولك (حضر الطلاب إلاّ البواب) استثناء منقطع، وإن كانوا جميعًا من جنس واحدٍ، وقولك (حضر إخوتك إلا أخا سعيدٍ) و(أقبل بنوك إلا ابن محمدٍ) منقطع، وإن كانوا جميعًا من نوع واحد؛ وذلك لأنّ البواب ليس من بعض الطلاب، وابن محمدٍ ليس بعضًا من بنيك[٨٤] معولاً في ذلك على كلام الصبّان[٨٥]. وهذا الكلام سبقهما إليه النحاة قبلهما، ومنهم: المبرد[٨٦] (ت٢٨٥هـ)، وعاصم ابن أيوب البطليوسي[٨٧] (ت٤٩٤هـ)، وابن يعيش[٨٨] (ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب[٨٩] (ت ٦٤٦هـ)، والأشموني[٩٠] (ت٩٢٩هـ).

٦- وقال الأستاذ عباس حسن: والمنقطع ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه ﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلاَّ سَلاَمًا﴾ و﴿لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلا تَأْثِيمًا إِلاَّ قِيلا سَلامًا سَلامًا﴾[٩١].

٧- أما الأستاذ محمد عيد فقد ذكر أنّ المستثنى المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، ومثل له بـ(شرب الخيلُ إلا حمارًا)، والحمار ليس من جنس الخيول[٩٢].

٨- الأستاذ أحمد قبش، ذكر أنّ المنقطع ما كان مغايرًا للمستثنى منه في الجنس، كقولهم جاء التلاميذ إلاّ حمارًا[٩٣].

٩- السيد أحمد زكي صفوت، ذكر أنّ الاستثناء المنقطع هو ما لم يكن بعضًا من المستثنى منه، نحو: ارتحل القومُ إلا بعيرًا[٩٤].

وبعد هذا التجوال في حدّ الاستثناء المنقطع عند القدامى والمحدثين أودُّ الإشارة إلى أنّ ثمّة تعقيبةً مهمةً تتوجه إليه: لأنّ ثمة ما يخدش في هذا الحد الذي ذكروه في هذا الميدان من حيث إنه ليس حدًّا مانعًا شاملاً، والحدُّ ينبغي أن يكون جامعًا لأفراد المحدود مانعًا من دخول غيره فيه[٩٥]، ذلك أنّ حصر الاستثناء المنقطع بـ(غير الجنس)، أو النوع، أو بما المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه أمرٌ تعوزهُ الدقّة العلميّة؛ لأنّ ثمة آياتٍ قرآنيةً كريمة جاء الاستثناء فيها منقطعًا على الرغم من أنّ المستثنى فيها هو من جنس المستثنى منه، أو بعضه من ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَى﴾[٩٦]. فالاستثناء في هذه الآية الشريفة منقطع[٩٧]، على الرغم من أنّ المستثنى (الموتة الأولى) هي بعض أفراد (الموت) المتقدم (المستثنى منه)؛ لأنّ (الموت) مفردٌ معرف باللام، فهو دالٌّ على العموم، قال شهاب الدّين القرافي: إنّ المفرد المعرّف باللام يقتضي العموم[٩٨]، فهو إذًا يعمُّ جميع أفراد الموتة الأولى (المستثنى)، فهو إذًا استثناء من الجنس، والمستثنى هو بعض المستثنى منه، وعلى الرغم من ذلك فهو منقطع، وكان ينبغي أن يندرج في حدّ المتّصل لما ذكرنا من أنه استثناء من الجنس والمستثنى بعضٌ المستثنى منه، وهو ليس بمتصل كما مرّ ذكره، وكذلك ينبغي أن يخرج من حد المنقطع؛ لاشتراطهم المغايرة في الجنس، وهي مفقودة في الآية الكريمة، فيكون الحدُّ المذكور للمنقطع غير جامع ولا سديد[٩٩].

٢- قوله تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾[١]. فالمستثنى (تجارة) هو جنس المستثنى منه (أموالكم): لأنّ التجارة مالٌ أيضًا. وعليه فهو ليس مغايرًا له في الجنس. والنقلُ عن العلماء أنه استثناء منقطع[٢]. وفي ضوء هذا يبطل حدُّ المتصل من الاستثناء لعدم المنع، وحدّ الاستثناء المنقطع لعدم الجمع[٣].

٣- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَأً﴾. الاستثناء في هذه الآية الكريمة منقطع[٤]، على الرغم من أنّ معناها: إلاّ قتلاً خطأً. والقتل الخطأ هو من جنس القتل. وعلى هذا فإنّ حد المنقطع يأباه: لأنهم اشترطوا فيه المغايرة في الجنس[٥]. وهي مفقودة هاهنا.

ويبدو أنّ الحد الذي قرره شهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي (ت٦٨٢هـ) هو الأصوب والأشملُ في هذا الشأن: إذ قال: فالصحيح أن أقول: حد الاستثناء المتصل أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً. فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعًا. فيكون حدّ المنقطع أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً، أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً. فيتحقق على هذا التقدير أنّ المنقطع نقيض المتصل، وأنّ المتصل يجري مجرى المركب، ونفي ذلك المركب بأي جزأيه كان هو المنقطع.

وتحرير ذلك بالمثال أنا إذا قلنا: قام القوم إلا زيدًا. فزيد من جنس القوم، وحكمت أولاً بالقيام، وعلى زيد بعدم القيام، وهو نقيض القيام. فهذا متصلٌ. وإذا قلنا قام القوم إلاّ فرسًا. فالحكم وإن وقع بالنقيض على الفرس، الذي هو عدم القيام. ولكن الفرس ليس من جنس القوم، فكان منقطعًا.

فإن قلت: قام القومُ إلاّ زيدًا سافر. كان منقطعًا أيضًا: لأنك حكمت على زيدٍ الذي هو من الجنس بغير النقيض الذي هو عدم القيام، بل بحكم آخر الذي هو السفرُ، لا للحكم على غير الجنس. وبهذه الطريقة يظهر لك معنى الانقطاع في الآيات المتقدمة.

فإن قوله تعالى: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَى﴾. إنّ الموتة الأولى، وإن كانت من جنس الموت المتقدم لكن الحكم وقع بعد (إلاّ) بغير النقيض، فإنّ الحكم المتقدم عدم ذواق الموت في الجنة، ونقيض عدم الذواق فيها الذواق فيها، ولم يحكم به بل بالذوق في الدنيا، فإنّ الموتة الأولى إنما ذاقوها في الدنيا. فقد حكم بغير النقيض، فكان منقطعًا للحكم بغير النقيض لا للحكم بغير الجنس.

٤- وكذلك قول الله تعالى: ﴿لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾. فالحكم وإن لم يقع على غير الجنس لكنه وقع بغير النقيض. بيانه أن نقيض قولنا: ﴿لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾. كلوها بالباطل: لأنّ المتقدم سلبٌ فنقيضه إيجابٌ. ولم يحكم به سبحانه وتعالى، بل بشيءٍ آخر غير النقيض. فإنّ تقدير الآية: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ الأَمْوَالُ تِجَارَةً﴾. فكلوها بالسبب الحق. وليس هذا نقيض ما تقدم، بل ضدّه. فلما كان الحكم بغير النقيض كان منقطعًا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَأً﴾. لم يقع الحكم فيه النقيض: لأنّ نقيض ما كان له أن يقتل كان له أن يقتل. ولم يحكم به سبحانه وتعالى. لأنّ اللام معناها في مثل هذا

السياق الإباحة. فإذا قال الله تعالى لكم أن تفعلوا كان إذنًا وإباحة. والقتل الخطأ ليس مباحًا. بل هو معفوٌّ عنه. والمعفو عنه كالخطأ والنسيان. وفعل النائم لا يقال إنه مباحٌ ولا محرّمٌ، فإن الله تعالى لم يأذن في قتل المؤمن بغير جناية البتة. بل عفا عن جناية الخطأ فقط. أما أنه أباحها فلا. وكذلك الساهي والنائم وبقيّة النظائر. فالآية حينئذٍ لم يقع فيها الحكم بالنقيض البتة. فكان الاستثناء فيها منقطعًا لعدم الحكم بالنقيض لا لعدم الحكم على الجنس. والحكم على غير الجنس.

فهذا تحرير حدّ الاستثناء المتصل والمنقطع بحيث ينطبقان على كتاب الله تعالى وسنّة النبي ﷺ. وكلام الفصحاء من العرب وغيرهم. ولا يشكل بعد ذلك إن شاء الله تعالى[١٠٦].

ثالثا: بماذا يؤول الاستثناء المنقطع؟

ذكر جمعٌ من النحاة أنَّ البصريين يختلفون عن الكوفيين في تأويلهم معنى الاستثناء المنقطع، فهو مؤول عندهم في معنى (لكنّ). وأما عند الكوفيين ففي معنى (سوى). قال أبو بكر بن السراج: "إلاَّ في تأويل (لكن). إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين. ومعنى سوى عند الكوفيين"[١٠٧].

وقال أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت٤٩٤هـ): "والاستثناء المنقطع يكون بمعنى (لكنّ) في مذهب البصريين، وعلى مذهب أهل الكوفة بمعنى (سوى)"[١٠٨]. وذكر أبو زكريا التبريزي (ت٥٠٢هـ) أنَّ الاستثناء المنقطع يُقدر عند سيبويه بـ(لكن)، والكوفيون يقدرونه بسوى[١٠٩]. وبمثل هذا القول قال فخر الدين الرازي[١١٠] (ت٦٠٦هـ). وشهاب الدين القرافي[١١١] (ت٦٨٢هـ) ورضي الدين الاسترابادي (٦٨٦هـ)[١١٢]، والسيوطي[١١٣] (ت٩١١هـ).

إنّ لنا تعقيبة على ما ذكر بهذا الشأن بيانه على نحوٍ مما يأتي:

١- إنَّ ما عزي إلى البصريين من أنَّ الاستثناء المنقطع يؤول عندهم في معنى (لكن) صحيح. وقد مر ورود ذلك عند سيبويه. والأخفش الأوسط. والمبرّد. في أثناء البحث.

٢- إنّ ما عزي إلى الكوفيين من أنَّ تأويله في معنى (سوى) ففيه نظرٌ تفصيله ينحصر في مايأتي:

أ- وجدت الفراء يؤول الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) على وفق ما ذهب إلى ذلك البصريون سواءٌ بسواء. قال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾: "يقول: لم ينفق نفقته مكافأة ليد أحدٍ عنده، ولكن أنفقها ابتغاء وجه ربه. فإلاَّ في هذا الموضع بمعنى(لكن)"[١١٤]، وقد أبان الفرّاء أنَّ ذلك بمنزلة تفسير للمعنى[١١٥].

ب- وجدتُ الفراء يحمله على معنى (إنْ)؛ إذ قال: "وتعرف المنقطع من الاستثناء بحُسْن (إنْ) في المستثنى. فإذا كان الاستثناء محضًا متصلاً لم يحْسُن فيه إنْ، ألا ترى أنك تقول: عندي مائة إلاَّ درهمًا، فلا تدخل إن هاهنا. فهذا كافٍ من ذكر غيره"[١١٦].

ج- وجدت الفراء يؤولها في معنى (سوى). إذ ذكر تعليقًا على قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾ إنَّ (إلاَّ) في هذا الموضع بمنزلة (سوى)[١١٧]، وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[١١٨]. بمعنى: سوى ما شاء ربك من الزيادة[١١٩]. وأما محمد بن جرير الطبري الذي عدّ من حذاق الكوفيين[١٢٠]. فإنَّ موقفه

موافق لرأي الفرّاء تمامًا: إذ قدّره بـ(لكن). يقول الطبري: ويسمي ذلك بعض أهل العربية استثناءً منقطعًا لانقطاع الكلام الذي يأتي بعد إلا عن معنى ما قبلها. وإنما يكون ذلك كذلك في كلّ موضع حسن أن يوضع فيه مكان (إلاّ) (لكن). فيعلم حينئذ انقطاع معنى الثاني عن معنى الأول. ألا ترى أنك إذا قلت: ومنهم أميّون لا يعلمون الكتاب إلا أماني. ثم أردت وضع لكن مكان إلاّ وحذف إلا وجدت الكلام صحيحًا معناه صحته وفيه إلا. وذلك إذا قلت: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب) لكن أماني. يعني: لكنهم يتمنّون. وكذلك قوله: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. لكنّ اتباع الظن. بمعنى لكنهم يتبعون الظن. وكذلك جميع هذا النوع من الكلام ما وصفناه[١٢٩].

وقال الطبري أيضًا تعليقًا على قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾[١٣٠] وقوله: (إلاّ) في هذا الموضع منقطع، ومعنى الكلام: قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا لكني أسألكم الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ[١٣١].

ووجدته مرّة يحمله على معنى (إن) متتبعًا خطى الفرّاء بحذافيرها في هذا الشأن: إذ قال: وكذلك الاستثناء المنقطع يمتحن بأنْ يحسن معه إنْ. فإذا حسنت معه كان منقطعاً. وإذا لم تحسن كان استثناء متصلاً صحيحًا. كقول القائل: سار القومُ إلا زيدًا. ولا يصلح دخول إنْ هاهنا: لأنه استثناء صحيح[١٣٢]. يزاد على هذا أني وجدته يؤوله في معنى (سوى) على نحو ما صنع الفراء[١٣٣].

وأما أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) الذي "كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين[١٣٤]. ومن الطبقة السادسة من النحويين الكوفيين من أصحاب ثعلب[١٣٥]. فقد قدره بـ(لكن)[١٣٦].

وأخيرًا فإنّ ثمة من كان في عداد الكوفيين من النحاة من مثل ابن خالويه(٣٧٠هـ) الذي كان كزي في النزعة. ويصطنع الأوضاع الخاصة بالدرس النحوي الكوفي. وإنّ معاصريه قد عرفوا نزعته الكوفية تلك[١٣٧]. يؤول (إلاّ) في الاستثناء المنقطع في معنى (لكن). قال تعليقًا على قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾. والاختيار: أن تجعل إلاّ بمعنى لكن. أي لكن من تولى وكفر فيعذبه الله[١٣٨].

ومثله أحمد بن فارس (٣٩٥هت) الذي كان معدودًا في ضمن المتأخرين من الكوفيين[١٣٩]. فقد ذهب المذهب نفسه: إذ قال: وتكون إلا بمعنى لكن. وتكون من الذي يسمونه الاستثناء المنقطع كقوله- جل ثناؤه: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾[١٤٠].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ تأويل الاستثناء المنقطع في معنى (لكن) مردُّهُ إلى أنّ (لكن) للاستدراك بعد النفي. فأنت توجبُ بها للثاني. ما نفيت عن الأول. فمن هاهنا تشابها[١٤١]. يزاد عليه أنّ الاستثناء المنقطع المتكلم فيه كالمُعرض عن الكلام الأول وشارعٌ في غيره. ولذلك قدّره النحاةُ بـ(لكنّ) التي هي للاستدراك والشروع في مهم آخر[١٤٢].

وثمة أمر تجدر الإشارة إليه أنّ تأويل: (إلاّ) في الاستثناء المنقطع في معنى (لكنّ) كان بفعل الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) القائل: إلاّ استثناء. كقولك :ما رأيت أحدًا إلاّ زيدًا... ويكون إيجابيًا لشيء يؤكده فيكون معناها معنى (لكن). كقولك: زيدٌ إليّ غير وادٍّ إلا أنني آخذ بالفضل..

وتقول شتمني زيدٌ إلا أني عفوت عنه. تريدُ: ولكن عفوت عنه[١١٣].

وأحسب أنّ تأويل الاستثناء المنقطع بـ(لكن) أولى من تأويله بـ(سوى): لأنّ المستثنى في الاستثناء المنقطع يلزم أن يخالف ما قبله نفيًا وإثباتًا، كما الحال في (لكن)، وأما في (سوى) فلا يلزم ذلك "لأنك تقول: لي عليك دينار ان سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة، وأيضًا معنى لكن الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنه ليس بداخلٍ فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه"[١١٤]. إضافة إلى أنّ (لكن) حرف، و(سوى) اسم، وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم[١١٥].

رابعا: حكمه الإعرابي:

لا خلاف بين النحاة (البصريين والكوفيين) أنّ الحكم الإعرابي للمستثنى المنقطع هو اختيار النصب على لغة أهل الحجاز، كقولهم: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا إذ إنهم كرهوا إبدالهُ من المستثنى منه، وأما بنو تميم فيجوّزون الإبدال أيضًا: إذ إنهم يقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ[١١٦].

وذكر الفراء تعليقًا على قوله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كانتْ قَرْيَةٌ آمنتْ فنَفَعَها إيمانُها إلاّ قَوْمَ يُونُسَ لَمّا آمَنُوا﴾: أن قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله. ويجوز فيه الرفع على الاتباع، كقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافيرُ والا العيسُ

والنصب في كلام أهل الحجاز، والاتباع من كلام تميم[١١٧]. هذا فيما إذا توجه العاملُ عليه كما مثل، فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إذ ذاك إلاّ النصبُ. وتتعذر البدلية نحو قولك: ما زاد شيءٌ إلاّ ما نقص، (فزاد) لا يتوجه على (ما نقص): لأنّ ما نقص لا يوصف بأنه (زاد)، بل المعنى: لكن نقص[١١٨]. وفي حدود ما أعلمُ ليس هناك من خالف هذا الذي ذُكر بشأن الحكم الإعرابي للمستثنى في الاستثناء المنقطع من القدامى[١١٩]، والمحدثين[١٢٠]. والله أعلم. ■

●●●

الحواشي

١- ديوان الهذليين: ١/١١٦.

٢- ديوان:٢-٣.

٣- جران العود، ديوانه:٥٢.

٤- النساء:١٥٧.

٥- يس: ٤٢-٤٤.

٦- الذبياني، ديوانه: ٥٥.

٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه:٦٢٦.

٨- الكتاب: ٢/٣١٩-٣٢٣.

٩- هود:٤٣.

١٠- يونس:٩٨.

١١- هود:١١٦.

١٢- الحج:٤٠.

١٣- الذبياني، ديوانه:٦٠.

١٤- شعره:١٧٣.

١٥- شرح ديوانه:٥٣٦.

١٦- مجاز القرآن: ١/٦١. النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٦٣٢.

١٧- النابغة الجعدي، شعره:٢٣٤.

١٨- الكتاب:٢/٣٢٥-٣٢٩.

١٩- المصدر نفسه: ٢/٣١٩.

٢٠- مريم: ٦٢.

٢١- صقر بن حكيم الربعي، مجاز القرآن:٢/٨، الهامش:١٠.

٢٢- في الصاحبي :١٣٥. لأبي خراش الهذلي. وفي لسان العرب: (جُفُن) لحديفة بن أنس الهذلي. ينظر التفصيلات في الصاحبي: ١٣٦ الهامش : (١).

٢٣- مجاز القرآن: ٢/٨-٩.

٢٤- النساء: ٤١.

٢٥- النحم: ٣٢.

٢٦- ديوانه ١٥٧.

٢٧- مجاز القرآن: ١/١٣٦-١٣٧.

٢٨- المصدر نفسه: ٢/٢٣٧.

٢٩- البقرة: ٧٨.

٣٠- الليل: ١٩-٢٠.

٣١ معاني القرآن: ١١٥.

٣٢- القصص: ٨٦.

٣٣- معاني القرآن: ٢٣٥.

٣٤- الفرقان: ٥٧.

٣٥ معاني القرآن: ٢٣٥.

٣٦- للمزيد يُنظر المصدر نفسه: ١٧٧، ٢٠٢، ٢١٢، ٢٣٥، ٢٣٥، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٤٤٢، ٤٦٩، ٤٩٩.

٣٧- المصدر نفسه ١٨.

٣٨- المقتضب: ٤/٤١٧.

٣٩- الكامل: ٤/٢٢.

٤٠- المقتضب: ٤/٤١٢.

٤١- المصدر نفسه: ٤/٤١٧.

٤٢- المصدر نفسه: ٤/٤١٢-٤١٦. وينظر الكتاب: ٢/٣١٩-٣٢٥.

٤٣- مشكل إعراب القرآن: ٢٠٨.

٤٤- يوسف: ٥٣.

٤٥- تمامها: ﴿ما كان يُغني عنهم مّن الله من شيء إلاّ حاجةً في نفس يعقوب قضاها﴾. يوسف: ٦٨.

٤٦- الآيتان: ٤٣، ٤٤.

٤٧- معاني القرآن: ٢/٤٨.

٤٨- المصدر نفسه: ٢/٣١٣.

٤٩- انظر كيف سمّى الضرب الآخر من الاستثناء الذي هو قسيم المنقطع (الاستثناء المتصل)، وهو المصطلح الذي استقر في الدرس النحوي العربي أيضًا.

٥٠- معاني القرآن: ٣/٢٥٩.

٥١- الكتاب: ٢/٣١٩.

٥٢- السابق نفسه.

٥٣- النساء: ١:٨.

٥٤- هي قراءة ابن عباس، وابن عمر، وابن جبير وعطاء، وزيد بن أسلم، وابن أبي إسحاق، ومسلم بن يسار، والحسن، وابن المسيب، وقتادة، وأبي رجا، والضحاك بن مزاحم، مختصر في شواذ القراءات: ٣٠، المحتسب: ١/٢٠٣، زاد المسير: ٢/٢٣٧. وأما (ظُلمَ) فهي عامة قرّاء الأمصار. جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ٦/١، البحر المحيط: ٣/٢٩٢.

٥٥- معاني القرآن: ١/٢٩٣.

٥٦- البحر المحيط: ٥/١٩٢.

٥٧- معاني القرآن: ١/٤٧٩.

٥٨- المصدر نفسه: ٣/٣٠.

٥٩- الغاشية: ٢٢/٢٣.

٦٠- معاني القرآن: ٣/٢٥٨-٢٥٩.

٦١- معجم الأدباء: ١٦/١٢٢.

٦٢- التوابع في كتاب سيبويه: ٣٨٧.

٦٣- مجالس ثعلب: ١٠١

٦٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/١٧، ٣٧٦، ٢/٥٢٦، ٤/٣١٩، ١٢/١٣٩، ١٦/١٢٩.

٦٥- معاني القرآن وإعرابه: ٣/٨٣.

٦٦- الأصول في النحو: ١/٢٩٠.

٦٧- الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/٤٠٥

٦٨- إعراب القرآن: ٣/٧٤٨.

٦٩- الجُمل في النحو: ٢٣٥.

٧٠- ينظر على سبيل المثال: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٤٩٣-٤٩٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٨، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٧١٩-٧٢٢، تحصيل عين الذهب: ٣٥٧، شرح الأشعار الستة: ٣٣١، شرح المفصل: ٢/٧٩-٨٠، أمالي ابن الحاجب: ٢/٥٥٥، الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٦١، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٢٦٦-٢٦٨، المقرب: ١٨٩، شرح ابن الناظم: ٢٩٤، الاستثناء في أحكام الاستثناء: ٢١٧، البحر المحيط: ٨/٤٨٤، شرح اللمحة البدرية: ٢/١٧٤، شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٩، الأشباه والنظائر: ٣/١٧٠، شرح الأشموني: ١/٢٢٧.

٧١- شرح المفصل: ٢/٧٩.

٧٢- الأصول في النحو: ١/٢٣٤.

٧٣- معاني القرآن: ١/٤٧٩.

٧٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١١/ ١٧٠-١٧١. وينظر: ٢/ ٥٢٦.

٧٥- النساء:٦٦.

٧٦- معاني القرآن وإعرابه:٢/ ٧٣. وينظر:٣/ ٣٥.

٧٧- الجمل في النحو:٢٣٥. وللمزيد تنظر المصادر الآتية: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:١١٥. المقتصد في شرح الإيضاح:٢/ ٧١٩. المقرب:١٨٩. شرح المفصل ٢/ ٧٩. شرح جمل الزجاجي:١٠٠٧. الأشباه والنظائر:٣/ ١٧٠.

❖ الكشاف :٤٢٦.

٧٨- الاستغناء في أحكام الاستثناء:٢٨٢.

٧٩- جامع الدروس العربية: ٣/ ١٢٧.

٨٠- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها: ٣١٢.

٨١- في النحو العربي قواعد وتطبيق:٢٠٩.

٨٢- التطبيق النحوي:٣٠٠.

٨٣- الحجر: ٣٠-٣١.

٨٤- الواقعة: ٢٥-٢٦.

٨٥- معاني النحو: ٢/ ٦٧٧.

٨٦- المصدر نفسه:٢/ ٦٧٧. وحاشية الصبان على الأشموني:٢/ ١٤٢.

٨٧- المقتضب: ٤/ ٤١٢.

٨٨- شرح الأشعار الستة الجاهلية:٣٣١.

٨٩- شرح المفصل: ٢/ ٧٩.

٩٠- أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٥٥٥.

٩١- شرح الأشموني : ١/ ٢٣٧.

٩٢- النحو الوافي:٢/ ٣١٨.

٩٣- النحو المصفى:٤٨٥.

٩٤- الكامل في النحو والصرف والإعراب.١٥١.

٩٥- الكامل في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها: ١/ ٣٣١.

٩٦- الاستغناء في أحكام الاستثناء:٩٩.

٩٧- الدخان:٥٦.

٩٨- معاني القرآن للفراء:٢/ ٤٤. الجامع لأحكام القرآن:١٦/ ١٠٣.

٩٩- الاستغناء في أحكام الاستثناء:٣٦٨. وتنظر: ٣٩٨. المعتمد في أصول الفقه:١/ ٢٤٤-٢٤٥.

١٠٠- الاستغناء في أحكام الاستثناء:٣٨٢.

١٠١- النساء:٢٩.

١٠٢- مشكل إعراب القرآن:١/ ١٩٦. الكشاف.١/ ٣٩٣. الجامع لأحكام القرآن:٥/ ٩٩.

١٠٣- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٨٣.

١٠٤- مجاز القرآن:١/ ١٣٦. المعتمد في أصول الفقه: ١/ ٢٦٢-٢٦٣. مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٠٥.

١٠٥- الاستغناء في أحكام الاستثناء:٣٨٣.

١٠٦- المصدر نفسه: ٣٨٣-٣٨٥.

١٠٧- الأصول في النحو: ١/ ٢٤٠.

١٠٨- شرح الأشعار الستة الجاهلية:٣٣١.

١٠٩- شرح القصائد العشر:٢٧٤.

١١٠- المحصول في علم أصول الفقه:١/ ٣/ ٥٢.

١١١- شرح تنقيح الفصول:٢٤٢. الاستغناء في أحكام الاستثناء:٤٥٢.

١١٢- شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٢٧.

١١٣- همع الهوامع: ٢/ ٢٤٧.

١١٤- معاني القرآن: ٣/ ٢٧٢.

١١٥- المصدر نفسه:٣/ ٢٥٩.

١١٦- المصدر نفسه:٣/ ٢٥٩.

١١٧- المصدر نفسه:٣/ ٤٤.

١١٨- هود: ١٠٧-١٠٨.

١١٩- معاني القرآن: ٢/ ٢٨.

١٢٠- معجم الأدباء:١٨/ ٦٠. وينظر الطبري النحوي من خلال تفسيره:٢٠٩.

١٢١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١/ ٣٧٦.

١٢٢- الشورى:٢٣.

١٢٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن:٢٥/ ٢٦. وللمزيد ينظر:٢/ ٥٢٦. ٤/ ٢١٩. ١٦/ ١٠٢. ١٢٩.

١٢٤- المصدر نفسه:٣٠/ ١٦٧.

١٢٥- المصدر نفسه: ١٢/ ١٢٠.

١٢٦- معجم الأدباء: ١٨/ ٣٦. وينظر طبقات النحاة واللغويين: ٢٣٥.

١٢٧- طبقات النحويين واللغويين:١٥٣-١٥٤.

١٢٨- إيضاح الوقف والابتداء.٦٠٧-٦٠٨. الزاهر في معاني كلمات الناس:٢/ ٤٠٥.

١٢٩- الدرس النحوي في بغداد:١٤٨-١٤٩.

١٣٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:٧٢.

١٣١- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٢٥٤.

١٣٢- الصاحبي:١٣٥.

١٣٣- الأصول في النحو:١/ ٢٩٠، وينظر شرح المفصل:٢/ ٧٩-٨١.

١٣٤- الاستغناء في أحكام الاستثناء:١٠١.

١٣٥- انعين: إلا:٨/ ٣٥٢، وتنظر (المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين). مجلة كلية التربية ع١ / س١٩٩٤ : ٥٢

١٣٦- شرح الكافية: ٢/ ٢٢٧.

١٣٧- الاستغناء في أحكام الاستثناء:١٥٢.

١٣٨- الكتاب :٢/ ٣١٩.

١٣٩- معاني القرآن: ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠.

المصادر والمراجع

١ الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي . ت. طه محسن. مطبعة الارشاد. بغداد. ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٢- الأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي. تح. الدكتور عبد العال سالم مكرم. ط١. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٥م.

٣ الأصول في النحو. لابن السراج. تح. د. عبد الحسين الفتلي. ط٢. مؤسسة الرسالة. ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. لابن خالويه. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

٥- إعراب القرآن. لأبي جعفر النحاس. تح. الدكتور زهير غازي زاهد. ط٢. مكتبة النهضة العربية. ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦- أمالي ابن الحاجب. لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. دراسة وتح. فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل. بيروت. ١٩٨٩م.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري/. تح. محمد محيي الدين عبد الحميد.ط٥. بيروت. ١٩٦٦م.

٨- الايضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تح.د. موسى بناي العليلي. مطبعة العاني. بغداد.

٩ إيضاح الوقف والابتداء. لأبي بكر الأنباري. تح. محيي الدين عبد الحميد رمضان. دمشق. ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م؟

١٠- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. ط٢. دار الفكر. ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١١- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. صنعة الأعلم الشنتمري. تح. د. زهير عبد المحسن سلطان. دار الشؤون الثقافية. بغداد. ١٩٩٣م.

١٢- التطبيق النحوي. لعبده الراجحي. دار النهضة العربية. بيروت. ١٩٧٥م.

١٣- التوابع في كتاب سيبويه. الدكتور عدنان محمد سلمان. مطابع دار الحكمة. الموصل. ١٩٩١م.

١٤- جامع البيان عن تأويل أي القرآن. لابن جرير الطبري. ط٢. البابي الحلبي. مصر. ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

١٥ جامع الدروس العربية. لمصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية. صيدا. ١٩٨٧م.

١٦ الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. مطبعة دار الكتب العربية. القاهرة. ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م.

١٧ . الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تح. د. علي توفيق الحمد. ط١. مؤسسة الرسالة. ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٨- حاشية الصبّان على شرح الأشموني. لمحمد علي الصبّان. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.

١٩- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. للدكتور محمد خير الحلواني. دار الأصمعي. حلب. ١٩٧٤م.

٢٠- الدرس النحوي في بغداد. للدكتور مهدي المخزومي. وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. ١٩٧٤م.

٢١- ديوان جران العود (رواية أبي سعيد السكري). مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٩٣١م.

٢٢- ديوان جرير. تح. د. محمد أمين نعمان طه. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٦٩م.

١٤٠- المقرب:١٨٩. معاني النحو:٢/ ٦٨٣-٦٨٤.

١٤١- ينظر معاني القرآن: ١٨. المقتضب: ٤/ ٢١٢- ٢١٣. معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٥. الجمل في النحو: ٢٣٥. شرح المفصل: ٢/ ٧٩-٨١. شرح جمل الزجاجي: ٢٦٦ - ٢٦٧. المقرب. ١٨٩. شرح جمل الزجاجي:١٠٠٨. أوضح المسالك:١١٦.

١٤٢- جامع الدروس العربية:٣/ ١٣٦. النحو الوافي:٢/ ٣١٩. معاني النحو: ٢/ ٦٨٣-٦٨٤. في علم النحو:١/ ٢١٤. الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها:٣١٢. الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها:١/ ٣٣٣-٣٣٤.

٢٣ ديوان النابغة الذبياني. تح.د. شكري فيصل. بيروت. ١٩٦٨م.

٢٤- ديوان الهذليين. دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٩٦٥. مصورة.

٢٥ زاد المسير في علم التفسير. لابن الجوزي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. ١٩٦٧م.

٢٦ الزاهر في معاني كلمات الناس. لأبي بكر بن الأنباري. تح. د.حاتم صالح الضامن. دار الرشيد. بغداد. ١٩٧٩م.

٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تح. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢. مكتبة دار التراث. القاهرة. ١٩٨٠م.

٢٨ شرح الأشعار الستة الجاهلية لأبي بكر عاصم أيوب البطليوسي. تح. ناصيف سليمان عواد. دار الحرية للطباعة.

٢٩ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. لعلي بن محمد الأشموني. تح. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١. مطبعة السعادة. مصر ١٩٥٥م.

٣٠ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول. لشهاب الدين القرافي. تح. طه عبد الرؤوف سعد. ط١. دار الفكر. ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٣١- شرح جمل الزجاجي. لابن الضائع ضمن (ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرح جمل الزجاجي). ليحيى علوان البلداوي. رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر. ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٢ شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تح. الدكتور صاحب أبو جناح. مطبعة جامعة الموصل. ١٩٨٢م.

٣٣- شرح ديوان الفرزدق. للصاوي. ط١. مطبعة الصاوي. ١٣٥٤هـ ١٩٣٦م.

٣٤- شرح القصائد العشر. للتبريزي. تح. محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.

٣٥. شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري. دار الفكر. بيروت.

٣٦- شرح الكافية في النحو. للرضي. دار الكتب العلمية. بيروت.

٣٧- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. لابن هشام الأنصاري. تح. د. هادي نهر. مطبعة الجامعة. بغداد. ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٨- شرح المفصل. لابن يعيش. الطباعة المنيرية. مصر.

٣٩ شعر النابغة الجعدي. تح. عبد العزيز رباح. المكتب الإسلامي. دمشق. ١٩٦٤م.

٤٠ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. لأحمد بن فارس. تح. مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران. بيروت. ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٤١- الطبري النحوي من خلال تفسيره. رسالة دكتوراه لزكي فهمي الآلوسي. مقدمة إلى كلية الآداب. جامعة بغداد. ١٩٨٤م.

٤٢- طبقات النحاة واللغويين (المحمدون). لابن قاضي شهبة الأسدي. تح. الدكتور محسن عياض. مطبعة النعمان. النجف الأشرف. ١٩٧٤م.

٤٣- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر الزبيدي. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. دار المعارف بمصر. ١٩٨٤م.

٤٤ العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي. تح. د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد. ١٩٨٠م-١٩٨٥م.

٤٥- في علم النحو. أمين علي السيد. ط٣. دار المعارف. القاهرة. ١٩٧٥م.

٤٦- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. للدكتور مهدي المخزومي. ط١. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. ١٩٦٦م.

٤٧- الكامل. للمبرد. تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. دار الفكر العربي. القاهرة.

٤٨ الكامل في قواعد اللغة العربية نحو وصرفها. لأحمد زكي صفوت. ط٤. مطبعة البابي الحلبي. القاهرة. ١٩٦٣م.

٤٩- الكامل في النحو والصرف والإعراب. لأحمد قبش. ط٢. دار الجيل. بيروت - لبنان.

٥٠- الكتاب. لسيبويه. تح. عبد السلام هارون. بيروت. ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. للزمخشري. شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي. ١٣٦٧هـ ١٩٤٨م. وط دار المعرفة. بيروت. ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٥٢ لسان العرب. لابن منظور. دار صادر. بيروت. ١٩٥٦م.

٥٣- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تح. فؤاد سزكين. ط١. مطبعة السعادة بمصر. ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.

٥٤- مجالس ثعلب. لأبي العباس ثعلب. تح. عبد السلام هارون. ط٢. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٤٨م.

٥٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.

لابن جني. تح. علي النجدي ناصف وآخرين. القاهرة. ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٥٦- **المحصول في علم أصول الفقه**. لفخر الدين الرازي. تح. طه جابر العلواني. الطبعة الأولى. مطابع الصرزدق. السعودية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥٧- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**. لأبي علي النحوي. تح. صلاح الدين عبد الله السنكاوي. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٨٣م.

٥٨- **مشكل إعراب القرآن**. مكي القيسي. تح. د. حاتم الضامن. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٥م.

٥٩ **المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين**. للدكتور صاحب أبو جناح. مجلة كلية التربية. الجامعة المستنصرية. ع١. س١٩٩٤م.

٦٠- **معاني القرآن**. للأخفش الأوسط. تح. فائز فارس. الكويت ١٤٠٠هـ ١٩٧٩م.

٦١ **معاني القرآن**. للفراء. تح. نجاتي والنجار. دار الكتب المصرية. ١٩٥٩م -١٩٧٢م.

٦٢ **معاني القرآن وإعرابه**. للزجاج. تح. د. عبد الجليل عبده شلبي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٦٣ **معاني النحو**. للدكتور فاضل السامرائي. مطبعة التعليم العالي. الموصل. ١٩٨٧م.

٦٤- **المعتمد في أصول الفقه**. لأبي الحسين البصري. تح. محمد حميد الله. ط١. المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية. ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٦٥- **معجم الأدباء**. لياقوت الحموي. مطبوعات دار المأمون. ١٩٣٦م.

٦٦ **المقتصد في شرح الإيضاح**. لعبد القاهر الجرجاني. تح. د. كاظم بحر المرجان. دار الرشيد. بغداد. ١٩٨٢م.

٦٧ **المقتضب**. للمبرد. تح. محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة. ١٣٨٥هـ- ١٩٨٨م.

٦٨ **المقرب لابن عصفور**. تح. د. أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري. ط١. مطبعة العاني. بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٦٩- **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**. لسعيد الأفغاني. ط٣. دار الفكر. بيروت. ١٩٧٧م.

٧٠- **النحو المصفى**. لمحمد عيد. مكتبة الشباب. القاهرة. ١٩٨٥م.

٧١- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. للأعلم الشنتمري. تح. زهير عبد المحسن سلطان. ط١. الكويت. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٢ **هداية الرحمن لألفاظ وآيات القرآن**. لمحمد صالح البنداق. منشورات دار الآفاق. بيروت. ط٢. ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٧٣- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. للسيوطي. تح. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت. ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.